

الثورات في المنطقة العربية وحق تداول المعلومات: تأثير ذلك على مكافحة الفساد

لقد مر أكثر من عامين منذ أن دخلت المنطقة العربية أحدث مرحلة في تاريخها الحديث. وهي مرحلة تسببت بها موجة التحولات السياسية التي مازالت تؤثر على الحياة اليومية في جميع أنحاء المنطقة، وإن كان ذلك يتم بأساليب وأشكال مختلفة.

لكن هذه المرحلة، وعلى الرغم من أنها تبدو مشبعة بفرص فريدة لدفع إصلاحات الحكم الديمقراطي إلا أنها تحمل أيضاً تحديات متعددة الجوانب يمكن أن تقوض هذا الدفع.

وصحيح أن هذه الإصلاحات ليست بالجديدة على المنطقة لكن من الواضح أن هناك حاجة لدراسة مقاربات جديدة واعتمادها.

وبالفعل إلى جانب الدعوة المدوية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والمزيد من الحريات، وضعت ضغوط المنطقة الفساد بشكل واضح على رأس قائمة شكواها المعلنة على الأقل في معظم البلدان العربية. ونتيجة لذلك وضعت الحكومات قضية مكافحة الفساد في أعلى لائحة أولوياتها. وخاصة تلك الحكومات التي جاءت وليدة للتحولات.

ومع مضي الوقت سيواجه القائلون على الإصلاح في الاقطار العربية ضغطاً متزايداً من الشعوب لتحقيق المزيد من النتائج الملموسة بشأن مواجهة الفساد. وسيطلب ذلك نهجاً متكاملًا واسع النطاق لا يتعامل فقط مع الفساد بعد حدوثه، بل يسعى أيضاً إلى منع حدوثه، وتعزيز ثقة المواطن بالدولة. كما سيطلب ذلك من بين أمور أخرى، انتقالاً حاسماً بشكل أكبر نحو تعزيز الشفافية وتمكين آليات المساءلة الاجتماعية.

ويعد هذا النهج في الواقع جزء لا يتجزأ من [اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد](#)، التي التزم بتطبيقها [18 دولة عربية](#).

ومن هنا سأدخل في الموضوع الذي سأقدمه في "هذه المائدة المستديرة" حول الحق في الوصول إلى المعلومات وتأثير ذلك على مكافحة الفساد لأشير أن الوصول إلى المعلومات هو :

حق أساسي من حقوق الإنسان.

حق يجب تكريس تفعيله من خلال قانون منجز.

ركيزة أساسية لتأمين رقابة المواطن على أعمال الإدارة ومكافحة الفساد والوقاية منه.

ركيزة أساسية لضمان حق الجماهير بالمشاركة ووضع حد لهيمنة هياكل السلطة.

ركيزة أساسية في عملية الإصلاح السياسي والتشريعي.

ركيزة أساسية لضمان الحكم الصالح والإدارة الفعالة الرشيدة.

ركيزة أساسية في عملية تعزيز الشفافية والمساءلة الحكومية.

ركيزة أساسية للمضي قدماً في إرساء وقيام الديمقراطية الصحيحة في المنطقة العربية بحيث أنه "لا ديموقراطية من دون معرفة وشفافية في العمل العام".

أولاً - حق الوصول إلى المعلومات: التعريف والنشأة

[منظمة الشفافية الدولية](#)

["الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"](#)

[الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد](#)

تعرف منظمة الشفافية الدولية الوصول إلى المعلومات بأنه :

" الحق الممنوح بموجب القانون – وغالباً ما يكون ذلك من خلال تشريعات حرية الوصول الى المعلومات - للوصول إلى وقائع المعلومات الأساسية من الحكومة وأي هيئة عامة أخرى".

بعبارة أبسط تتمحور المسألة حول مدى وصول المواطنين إلى المعلومات الداخلية التي تملكها الدولة والإجراءات التي يمكنهم اتباعها إذا لم تكن الحكومات والهيئات العامة مستعدة لتوفير هذه المعلومات لهم.

و يعد الحق في الوصول إلى المعلومات من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، فقد كفلته معظم الاتفاقيات الدولية، ونصت عليه العديد من الدساتير والقوانين الداخلية للدول.

وكانت السويد الدولة الأولى التي تعتمد هذا الحق من خلال قانون "حرية الصحافة" عام 1776 فقد نص على "مبدأ العلانية" على أن جميع المعلومات والوثائق التي تنتجها أو تستلمها المؤسسات العامة (الحكومة المركزية أو المحلية وجميع المؤسسات العامة) يجب ان تتوفر لجميع المواطنين. كما ينص هذا المبدأ على أن جميع المؤسسات العامة يجب أن تبذل قصارى جهدها لمنح أي شخص معلومات قد يرغب بها بأسرع وقت ممكن.

وكانت فنلندا أول من تبني التشريع الحديث عام 1951 الذي يحدد شروط الوصول إلى المعلومات داخل المرافق والمؤسسات العامة. أما اليوم فهناك أكثر من 90 دولة في العالم أقرت هذا القانون، ومنحت مواطنيها الحق في الوصول إلى المعلومات.

أما على الصعيد العالمي فقد تضمنت المادة 19 من "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" والذي تبنته الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1948 الحق في حرية التعبير والمعلومات بحسب التعابير التالية:

"لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء من دون أي تدخل واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت من دون تقيد بالحدود الجغرافية"

بدورها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي يلتزم بتطبيقها 18 دولة عربية. في المادة 10 ندعو هذه الإتفاقية إلى :

" اعتماد تدابير لتعزيز الشفافية في الإدارة وذلك عبر الكشف عن المعلومات التي بحوزة الهيئات العامة بهدف تأمين المصلحة العامة لا سيما المعلومات المتعلقة بكيفية تنظيم الدولة لإدارتها العمومية وعملها وعمليات اتخاذ القرارات فيها، وعن القرارات والصكوك القانونية التي تهم عامة الناس، مع إيلاء المراعاة الواجبة لصون حرمتهم وبياناتهم الشخصية".

ثانياً : الإطار القانوني لتطبيق الوصول إلى المعلومات

أن الغوص في تحديد الإطار القانوني لحق الوصول إلى المعلومات يقودنا إلى طرح الأسئلة التالية:

1. ما هي الغاية من قانون " حق الوصول إلى المعلومات"
2. ماذا نعني بالمعلومات؟
3. من الذي يحق له بالوصول إلى المعلومات بموجب القانون؟
4. ماهي الجهة الملزمة بتوفير المعلومات؟
5. هل من حدود للحق في الوصول إلى المعلومات؟

1- ماهي الغاية من قانون "حق الوصول إلى المعلومات؟

يسعى هذا القانون إلى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة من خلال تكريس حق فعلي في الوصول إلى المعلومات.

2- ماذا نعني بالمعلومات؟

تشمل عبارة المعلومات على:

- المستندات الخطية
- الملفات الإلكترونية
- التسجيلات الصوتية والمرئية والبصرية و الصور

- كل المستندات القابلة للقراءة بصورة آلية مهما كان شكلها أو مواصفاتها التي تحتفظ فيها الإدارة

وهي تتضمن على سبيل المثال :

- التقارير الوزارية
- محاضر اجتماعات
- احصاءات
- أوامر وتوجهات وزارية
- عقود حكومية
- محاضر جلسات برلمانية أو اجتماعات لجان برلمانية
- آراء وقرارات ومشاريع برامج ادارية
- التقارير السنوية

3- من الذي يحق له بالوصول إلى المعلومات؟

يحق لكل شخص طبيعي أو معنوي الوصول إلى المعلومات والمستندات الموجودة لدى الإدارة والإطلاع عليها، بموجب القانون.

4- ما هي الجهة الملزمة بتوفير المعلومات؟

إن الإدارة ملزمة بتوفير المعلومات المطلوبة. والإدارة هي:

- الدولة وإداراتها العامة.
- المؤسسات العامة.
- الهيئات الإدارية المستقلة.
- الهيئات والمجالس ذات الطابع القضائي أو التحكيمي بما فيها المحاكم العدلية والإدارية والخاصة.
- المجالس المحلية و البلديات واتحادات البلديات.
- المؤسسات والشركات الخاصة المكلفة بإدارة مرفق عام أو تقديم خدمة عامة.
- الشركات المختلطة.
- الجمعيات ذات المنفعة العامة.
- سائر اشخاص القانون العام.

5- ما هي حدود الحق في الوصول إلى المعلومات؟

لا تعتبر قابلة للإطلاع المستندات والمعلومات التي يؤدي الوصول إليها أو تبادلها النيل من:

- أسرار الأمن القومي والدفاع الوطني والأمن العام.
- حياة الأفراد الخاصة.
- الاسرار التي يحميها القانون كالسر المهني أو السر التجاري مثلاً.

كذلك لا يمكن الإطلاع على المستندات التالية:

- وقائع التحقيقات قبل تلاوتها في جلسة علنية، والمحاكمات السرية والمحاكمات التي تتعلق بالأحداث وبالأحوال الشخصية.
- محاضر الجلسات السرية لمجلس النواب أو لجانه، ما لم يقرر خلاف ذلك.
- مداورات الحكومة ومقرراتها التي تعطى صفة الطابع السري.

ثالثاً - فوائد قانون الحق في الوصول إلى المعلومات

يقدم الوصول إلى المعلومات فوائد عديدة للجهات المعنية، فهو:

- يحد من الفساد.
- يعزز مساءلة الحكومة.
- يسمح لمشاركة المواطنين .
- ينشئ بيئة استثمارية أكثر أماناً.
- يعزز الثقة بين المواطنين والدولة .
- الضغط لإقرار قانون الحق في الوصول إلى المعلومات

لتحقيق فوائد الوصول إلى المعلومات تسعى هيئات مكافحة الفساد وغيرها من الهيئات المعنية بإرساء قواعد ومستلزمات الحكم الرشيد إلى:

- صياغة تشريعات خاصة بالوصول إلى المعلومات.
- زيادة الوعي حول هذا الحق في القطاعين العام والخاص، والبرلمانيين والمرشحين، والإعلام..
- بناء قدرات المواطنين على المطالبة بحقوقهم في الوصول إلى المعلومات.
- تشجيع اصحاب العلاقة على دعم اقرار القوانين.

كما تسعى هيئات مكافحة الفساد وغيرها من الهيئات المعنية بإرساء قواعد ومستلزمات الحكم الرشيد ومن أجل ضمان التبني السريع لإقتراح قانون الوصول إلى المعلومات إلى تشجيع أعضاء البرلمان وكتلهم البرلمانية على:

- دعم اقتراح القانون من خلال التوقيع على وثيقة التزام.
- ادراج الوصول إلى المعلومات على برامجهم السياسية.
- تعزيز الوصول إلى المعلومات داخل حزبهم أو مجموعتهم السياسية.
- الترويج للوصول إلى المعلومات في النشاطات العامة المستقبلية.

من هي الجهات المعنية بحق الوصول إلى المعلومات؟

إن الجهات المعنية بمنافع حق الوصول إلى المعلومات هي :

- الأفراد (المواطنين)
- المنظمات غير الحكومية
- الإعلام
- البرلمانيين والسياسيين
- العاملين في القطاع العام
- القطاع الخاص

كيف يمكن للأفراد الاستفادة من قانون الوصول إلى المعلومات؟

- الوصول إلى المعلومات يسمح للأفراد بمراقبة عملية اتخاذ القرارات في الحكومة بشكل أكثر فعالية
- المسار الديمقراطي حيث سيتمكن المواطنون من المشاركة في النقاشات العامة ومن حقهم الديمقراطي بالتصويت بناء على وقائع يمكن التحقق منها وليس التكهانات.
- يعرض الحكومة للمسائلة حيث أنه سيسمح للأفراد بمقارنة وعود السياسيين مع ما تحققه الحكومة فعلياً.
- يوفر الوصول إلى أسباب القرارات الإدارية التي تمس بحقوق المواطنين كما يحمي في الوقت عينه الإفصاح عن المعلومات الشخصية.

كيف يمكن للمنظمات غير الحكومية الاستفادة من الوصول إلى المعلومات؟

- لمزيد من الأبحاث والمراقبة المبنية على معلومات دقيقة.
- اتخاذ القرارات وتحديد الأولويات التنظيمية بشكل أفضل.
- المزيد من الثقة لدى المشاركة في عمليات مناقشة اتخاذ القرارات الحكومية.
- المزيد من المساهمة في المداولات حول السياسات العامة.
- إنتاج معلومات جديدة يمكن تبادلها مع الحكومة وفرقاء آخرين من المجتمع المدني.

كيف يمكن للإعلام أن يستفيد من الوصول إلى المعلومات؟

- نشر معلومات أكثر دقة وموضوعية حول مواضيع ذات الصلة وبالتالي تعزيز مصداقية الإعلام.
- الالتزام بمهمة المراقبة من خلال مراقبة المسارات السياسية بناء على معلومات دقيقة.
- التأثير على عملية اتخاذ القرار من خلال الحصول على المعلومات في الوقت المناسب.

- تثقيف الصحفيين حول مفاهيم الوصول إلى المعلومات:

أن تثقيف الصحفيين حول مفاهيم الوصول إلى المعلومات لا بد أن يركز على الإعتبارات التالية:

- أن الصحفيين يعتمدون بشكل كبير على نشر المعلومات أو تحليلها.
- عند حدوث الكوارث والحروب تزداد الأوضاع سوءاً حين تكون سرية المعلومات هي المسيطرة.
- أن بيروقراطية الإدارة تؤثر سلباً بشكل واسع على عمل الصحفيين.
- غياب الوصول إلى المعلومات يدفع كي يعتمد الصحفيون بشكل كبير على المصادر الخاصة أو غير الحكومية للحصول على معلومات قيمة.
- بأنه قد تقدم بعض المجموعات معلومات غير دقيقة للصحفيين بهدف خذل المنافسين السياسيين.
- بأنه في بعض الحالات، تخفي مؤسسات الدولة أو تعدل المعلومات للتماشي مع المصالح السياسية.

ما هي أهمية المعلومات بالنسبة للبرلمانيين والسياسيين؟

- تمكين المشاركة في المداولات حول السياسات العامة بناء على معلومات دقيقة.
- صياغة أسئلة تشريعية ورقابية.
- بناء الثقة وتمكين التواصل مع الناخبين بناء على معلومات دقيقة.
- مراقبة أعمال الحكومة نيابة عن الناخبين بفعالية أكبر.

كيف يستفيد العاملون في القطاع العام من قانون الوصول إلى المعلومات؟

سيساعد القانون العاملين في القطاع العام على القيام بدورهم بفعالية أكبر وبالتالي على تحسين صورتهم أمام الرأي العام.

أن شروط الكشف التلقائي لبعض المنشورات ستزيد من وعي المواطنين حول مواضيع عديدة وستظهر إنجازات الإدارة.

سيعزز هذا القانون آليات التنسيق بين الإدارات العامة.

يمكن للعاملين في القطاع العام استعمال القانون للإفصاح عن معلومات تتعلق بالإحتيال أو الفساد أو السلوك غير الأخلاقي داخل الإدارة.

كيف سيساعد هذا القانون أصحاب المؤسسات التجارية؟

- سيؤدي تبني القانون إلى الوصول إلى معلومات تتعلق بالأنظمة والقرارات التي تتخذها المؤسسات والهيئات الحكومية (مثل خطط الشراء، والإحصاءات، ومعلومات عن السوق...).
- يروج القانون لإستقرار الأسواق الإقتصادية وبيئي الثقة في قطاع الأعمال.
- يساهم تعزيز الوصول إلى المعلومات والمحفوظات الحكومية في مواجهة دعاوى قضائية أو شكاوى إدارية تقدمها الحكومة أو أفراد ضد الشركات.
- يساهم القانون من مستويات الشفافية والمساءلة في العلاقات التجارية بين الشركات والحكومة، وفي الحكومة كمنظم لقطاع الأعمال.

رابعاً: الوصول إلى المعلومات وعوائق الإصلاح

- مع إن إقرار قوانين الوصول إلى المعلومات يعتبر أداة قانونية فاعلة، يبقى التطبيق هو الأساس.
- أن الوعي العام والمطالبة بتطبيق القانون أمران حيويان لعملية التطبيق، وقد ثبت صحة ذلك في حالة الأردن.
- فقد أبرزت استطلاعات الرأي بأن درجة الوصول إلى المعلومة ضعيفة جداً بالأردن حتى بعد مرور 5 سنوات على اعتماد القانون بسبب أن :
- التواصل الحكومي بشأن القانون كان محدوداً
- أطياف المجتمع المدني لم تتحد للمطالبة بتنفيذ القانون واختبار النوايا الحكومية.
- أن أبرز أسباب إعاقة التقدم المنشود في القضايا الإصلاحية التي يسعى إلى تحقيقها الربيع العربي تتمحور عناوينها بالآتي:

- غياب المعلومة وحجبها عن المواطنين
- الممارسات الإستبدادية
- أسلوب السيطرة والتحكم بالمعلومات
- السرية في العمل
- اتخاذ القرارات المصيرية في الغرف المغلقة
- سياسات الإقصاء والتضليل للوعي العام
- نهج الوصاية على الشعب
- السيطرة على المؤسسات الإعلامية المملوكة من الدولة
- غياب الخطط اللازمة لإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية

بعد مرور كل هذا الوقت على حراك ثورات الربيع العربي لم تشهد البلدان التقدم المرجو والمطلوب على مستوى الكثير من القضايا الإصلاحية ، ولعل أحد أبرز أسباب ذلك التعثر هو غياب المعلومات وحجبها عن المواطنين واستمرار الحكام في استخدام نفس منهج النظام السابق في السيطرة والتحكم بالمعلومات والعمل في سرية تامة، نفس العقلية التي تعتمد منهج الوصاية على الشعب وتحديد ما يجب أن يكون عليه الوضع دون مشاركة حقيقية في اتخاذ القرار....

فالقرارات المصيرية مازالت تتم داخل الغرف المغلقة، وما زالت سياسات إقصاء وتضليل الوعي العام أحد أبرز أدوات الممارسات الإستبدادية من خلال ذراعي القمع الرئيسيتين والمتمثلتين في السيطرة على المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة وتحويلها إلى متحدث رسمي باسم الحاكم وليس المحكوم من جانب، والأجهزة القمعية المتمثلة في الأجهزة الأمنية من جانب آخر ، وهما ما يجب وضع الخطط اللازمة من أجل تطويرهما وإعادة هيكتهما في السياق الذي يخدم الشفافية ويحقق النزاهة على مستوى بناء الدولة العربية الحديثة .

بناء على ذلك... لم يعد هذا الأمر مقبولاً أو مسموحاً في إطار بناء دولة القانون والمؤسسات، فهناك العديد من المعايير والمبادئ التي يجب الالتزام بها خلال هذه المرحلة أهمها هو ضمان وحماية حرية الوصول للمعلومات، بمعنى حق الإنسان في الوصول الآمن إلى المعلومات التي تحتفظ بها الجهة العامة وواجب هذه الجهة في توفير هذه المعلومات له.

وبالتالي حماية وتعزيز مبدأ الكشف الأقصى عن المعلومات المتمثل في إتاحة جميع المستندات التي تحتفظ بها الجهة العامة للجمهور، وغيرها من المبادئ والمعايير الأخرى، التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال حزمة من السياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان الانفتاح في إدارة الشؤون العامة عبر سنّ قانون يضمن ويحمي حق الأفراد في الوصول إلى هذه المعلومات.

المرجع:

إعداد: هشام يحيى.

<http://arabanticorruption.org/article/24428/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D9%82-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%B0%D9%84%D9%83-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF>